

مستوى التفكير الأخلاقي لدى عينة من نزلاء السجن المركزي في دولة الكويت.

فجر الهلبان¹⁷ و عثمان الخضر¹⁸

ملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مستوى التفكير الأخلاقي لدى عينة من نزلاء السجن المركزي الذكور في دولة الكويت، وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعتين، مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية وعددهم 88 فرداً، ومجموعة ضابطة اشتملت على عدد من الموظفين من مختلف وزارات الدولة وعددهم 88 فرداً. وقد استخدم الباحثان مقياس التفكير الأخلاقي لدى الراشدين (عبد الفتاح، 2001). وأظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في توزيع العينة، حيث تبين أن معظم المحكوم عليهم كانوا في المستوى الثالث (المسايرة الاجتماعية)، وبلغ عددهم 29 فرداً بنسبة 33% في حين كان عدد أفراد المجموعة الضابطة من نفس المجموعة أقل بشكل دال، حيث بلغ عددهم 15 فرداً، بنسبة 17%، أما بالنسبة للمستوى الرابع (الالتزام بالقانون) فقد لوحظ أن معظم الأفراد فيه كانوا من المجموعة الضابطة حيث بلغ عددهم 71 فرداً، بنسبة 80%، بينما بلغ عدد المحكوم عليهم في نفس المستوى 57 فرداً، بنسبة 64%، أما المستوى الخامس (العقد الاجتماعي) فقد كان عدد أفرادهم متساوياً من حيث العدد بالنسبة للمجموعتين، في حين لم يجد الباحثان اختلافات جوهرية في توزيع عينة المحكوم عليهم بأحكام قضائية حسب نوع الجريمة في كل مستويات التفكير الأخلاقي المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التفكير الأخلاقي؛ الجريمة؛ نزلاء السجن.

The level of moral thinking among a sample of the central prison

inmates in the state of Kuwait

Fajer Alhalban & Othman H. Alkhadher

Abstract

The goal of this study was to evaluate the level of moral thinking among a sample of the central prison male inmates in

¹⁷ قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

¹⁸ قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

the state of Kuwait. The study sample consisted of two groups, the first group consisted of 88 inmates, while the control group included 88 functionaries from various ministries. The researchers used the Adult moral thinking scale (Abdul Fattah, 2000). The results indicated that there were high differences in the distribution of the sample, it appears that the majority of the inmates were in the third level (social conformity) their number was 29 which represents 33% of them, while the number of the participants from the control group was less, it was limited to 15 participants (17%). Concerning the fourth level (respect of law) it was observed that the majority of their members were from the control group (71 participants which represents 80% of them) while the number of the inmates was 57 (64%). In the fifth level (social contract), the members were equal in both groups. We also found that there were no differences between the inmates in the moral thinking related to the type of crime.

Keywords: Moral thinking; Crime; inmates.

مقدمة

تعاني المجتمعات في الوقت الراهن من أزمة حضارية سواء كانت: سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. إلخ، ومن بين أسبابها الرئيسة ضعف المعايير الأخلاقية والبعد عن الدين، فالإنسان ترقى في جميع جوانب الحضارة ووصل لمستوى عالٍ من التطور، بحيث أصبحت الحياة الآن أسهل وأفضل، ولكن على الرغم من هذا التطور الملحوظ في الناحية المادية، لم يصل الإنسان بعد إلى المستوى العالي في الجانب الأخلاقي، فالجانب الأخلاقي مهم لدرجة كبيرة، حيث لا يستطيع أي مجتمع أن يستمر دون أن تسوده مجموعة من القوانين التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فالمبادئ الأخلاقية تهدف إلى تقوية العلاقات الاجتماعية وتسهيل على الفرد التأقلم في المجتمع الذي يعيش فيه (توق، 1980).

وبناءً على ذلك جاءت أهمية دراسة القيم والأحكام الخلقية، إذ أن الأفراد الذين يميلون عنها يمثّلون خطراً على حياتهم وحياة الآخرين، فهم معرضون لمجموعة من العمليات النفسية التي تجعلهم قلقين ومضطربين، مما يعود على المجتمع بالضرر، حيث يتصرفون بشكل عدواني اتجاه المجتمع والآخرين وربما أنفسهم أيضاً، وهم معرضون للمرض النفسي والعقلي (الشرقاوي، 1977).

وقد حظي الجانب الأخلاقي بالاهتمام الكبير من قبل العلماء، لا سيما النمو الأخلاقي، فهو يخضع لعملية النمو، شأنه بذلك شأن باقي الجوانب في الشخصية، إلا أن الجانب الأخلاقي محور جدل مستمر حيث يدور النقاش حول طبيعة الأخلاق، وكيف يحدث النمو للجانب الأخلاقي؟ وكيف يُقاس؟ وما إذا كانت الأقوال تنطبق مع الأفعال؟ وللإجابة على هذه الأسئلة ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تفسير الجانب الأخلاقي، ومنها نظريات كل من: بياجيه، كولبرج، رست، حيث يجمع بين هذه النماذج أنها جميعاً حاولت تتبّع مراحل النمو الأخلاقي على الرغم من الاختلافات فيما بينهم حول تقسيم المستويات وخصائصها وأساليب القياس.

ولكن هل للجانب الأخلاقي دور في عمليات ارتكاب الجرائم؟ أو قيام أفراد المجتمع بالانحراف عن العادات والقيم؟

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع، فهي تقع في المجتمعات كلها، وليست محصورة في فئة أو وسط محدد، فهي موجودة منذ بداية التاريخ البشري، وكانت بدايتها عندما قتل قابيل أخاه هابيل، واستمرت إلى يومنا الحالي.

وقد بقيت الجريمة مثار اهتمام المفكرين والباحثين، وهي ظاهرة اجتماعية ونفسية تتعلق بانتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، وهي كذلك خرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة ونظراً لآثارها من أثر كبير في خلخلة كيان المجتمعات ونشر الرعب والذعر بين سكانها فقد تطلب من الباحثين في كافة الميادين التعاون لمعرفة أسبابها والوصول إلى حلول تقلل من ارتكابها بأقل قدر ممكن حتى يسود الأمن والطمأنينة في المجتمع.

وعلى اختلاف الأسباب المفسرة لظاهرة الجريمة إلا أنه لا يمكن تفسير السلوك الإجرامي بعامل واحد أو عاملين بل إنه نتيجة تفاعل عوامل عديدة، وهذا الرأي الذي يعتبر أن الجريمة هي محصلة عوامل عديدة هو الرأي الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، لأن له مصداقية في الواقع، ولكي يتم معالجة الأسباب والعوامل مجتمعة أو التقليل منها وبالتالي التقليل من الجريمة.

أهمية الدراسة:

تتم أهمية هذه الدراسة في أنها من أولى الدراسات العربية التي تناولت التفكير الأخلاقي للمدنيين الراشدين، حيث أن أغلب الدراسات العربية في هذا المجال كانت عن الجانحين، ومن الملاحظ أن الدراسات في مجال التفكير الأخلاقي للمدنيين قليلة، فهذا الموضوع لم ينل نصيبه من الدراسة بالقدر الكافي رغم أهميته في حياة الفرد والمجتمع، حيث أن الباحثان لم يجدا إلا دراسة أجنبية واحدة تناولت التفكير الأخلاقي للمدنيين الراشدين ولم تكن هناك أي دراسة عربية شملت التفكير الأخلاقي والمدنيين الراشدين، لذلك تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات أخرى تبحث في التفكير الأخلاقي وعلاقتها بإرتكاب الجرائم.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- 1- هل هناك فروق في مستوى التفكير الأخلاقي بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية ومجموعة من المجموعة الضابطة؟

2- هل هناك فروق بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية في مستوى التفكير الأخلاقي من حيث (نوع الجريمة)؟
الدراسات السابقة:

من الدراسات الأجنبية التي تناولت السلوك الإجرامي وعلاقته بالتفكير الأخلاقي ما جاء به "فاين" (Fabian، 1999) حيث أجرى دراسة تناولت تحليل التفكير الأخلاقي والسلوك الإجرامي لدى المدانين بجرائم وغير المدانين، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها 113 سجيناً من مختلف مؤسسات السجون، تراوحت أعمارهم بين 18-41 سنة من مختلف الجنسيات، وقسموا كآتي:

مجموعة المدانين (التجريبية) ومجموعة غير المدانين (الضابطة)، وتم مطابقة المجموعتين من خلال مستوى التعليم، ولقياس التفكير الأخلاقي استخدم الباحث اختبار تحديد القضايا للعالم "ريست"، وكشفت نتائج الدراسة أن مجموعة المدانين حصلوا على درجات أقل من مجموعة غير المدانين في التفكير الأخلاقي بشكل جوهري، أما بالنسبة لمجموعة المدانين فقد تم تقسيمهم إلى مجموعتين حسب نوع الجريمة، مجموعة العنيفين ومجموعة غير العنيفين، ولم يجد الباحث فروقاً جوهرياً من حيث التفكير الأخلاقي بين المجموعتين. كما أجرى جيبس Gibbs وآخرون (1984) دراسة لمعرفة النمو الأخلاقي والفروق في النضج الخلقي لدى الجانحين وغير الجانحين، وتمت الدراسة على عينة قوامها 136 فرداً، وتم توزيع العينة على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 60 فرداً، ومجموعة غير الجانحين وشملت 76 فرداً، تراوحت أعمارهم بين 14-18 سنة من الذكور والإناث، تم مطابقة العينة من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي ومستوى الذكاء، وقد استخدم الباحث اختباراً لـ"جيبس" وآخرين، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى النضج الخلقي لصالح غير الجانحين، وأن متوسط مراحل النمو الخلقي لغير الجانحين هو المرحلة الثالثة، ومتوسط مراحل النمو الخلقي للجانحين هو المرحلة الثانية.

وهدفت دراسة هايترز Hains وريان Ryan (1983) إلى معرفة الفروق بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى الحكم الأخلاقي، حيث تكونت عينة الدراسة من 74 فرداً، قسمت على مجموعتين، مجموعة الجانحين 34 فرداً، ومجموعة غير الجانحين 40 فرداً،

واستخدم الباحثان اختبار "ريست" لتحديد القضايا، وكانت نتائج الدراسة تدلّ على وجود فروق جوهرية في التفكير الأخلاقي لصالح غير الجانحين.

كما قام هانسون Hanson و موليس Mullis (1984) بدراسةٍ للتعرف على الفروق في التفكير الأخلاقي لدى الجانحين وغير الجانحين، حيث تكونت عينة الدراسة من 125 فرداً، قُسمت على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 71 فرداً، 43 ذكراً و 28 إناثاً، ومجموعة غير الجانحين وشملت 54 فرداً، 27 ذكراً و 27 إناثاً، حيث تراوحت أعمارهم بين 12-14 سنة، واستخدم الباحثان اختبار تحديد القضايا لـ "ريست" لقياس التفكير الأخلاقي، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى التفكير الأخلاقي لصالح غير الجانحين.

كما قام نلسون Nelson (1990) بدراسة لـ 15 دراسة عن علاقة الجنوح بالنمو الأخلاقي من عام 1944-1988، عن طريق التحليل البعدي، وأسفرت النتائج عن أن الجانحين الأحداث أقل نضجاً في النمو الأخلاقي من غير الجانحين.

كما وجد قافتان Gavaghan وآخرون (1983) في دراسة لنمو الحكم الأخلاقي لدى عينة من الجانحين وغير الجانحين، حيث شملت العينة 133 فرداً، وقسمت على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 60 فرداً، ومجموعة غير الجانحين وشملت 73 فرداً، تم استخدام مقياس إنتاج الحكم الأخلاقي ومقياس تقرير الأحكام الأخلاقي، وأسفرت النتائج أن مستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة الجانحين متدني مقارنة بغير الجانحين.

بينما وجد إملر Emler وآخرون (1978) في دراستهم التي هدفت إلى التعرف على الفروق في مستوى نمو التفكير الأخلاقي لدى الجانحين وغير الجانحين من الطلاب الذكور، حيث شملت عينة الدراسة 68 فرداً، قُسمت على مجموعتين، مجموعة الجانحين وتضمنت 34 فرداً، ومجموعة غير الجانحين وتضمنت 43 فرداً، حيث تراوحت أعمارهم ما بين 16-17 سنة، واستخدم الباحثون اختبار تحديد القضايا لـ "ريست"، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى النضج الأخلاقي لصالح غير الجانحين، كما كشفت الدراسة أن الجانحين يقعون في المستوى الأخلاقي قبل التقليدي، بينما غير الجانحين يقعون في المستوى التقليدي من مستويات التفكير الأخلاقي.

وتناولت دراسة "كامباجنا Campagna و هارتر Harter (1975) الفروق في الحكم الأخلاقي لدى الجانحين وغير الجانحين الذكور، حيث شملت العينة 44 فرداً، قُسمت على مجموعتين، مجموعة الجانحين بواقع 21 فرداً، ومجموعة غير الجانحين بواقع 32 فرداً، تراوحت أعمارهم ما بين 11-13 سنة واستخدم الباحثان اختبار النضج الخلقي لـ" كولبرج"، وتبين أن هناك فروقاً جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى النضج الخلقي لصالح غير الجانحين.

كما كشف فيورر Fiore (1992) في الدراسة التي أجراها للنمو الأخلاقي وبعض جوانب الشخصية الأخرى لدى مجموعات من الجانحين وغير الجانحين، عن عدم وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين من حيث النمو الأخلاقي.

وأظهرت دراسة بريست Briest وآخرين (1991) التي بحثت في العلاقة بين الجنوح ومستوى النمو الأخلاقي لدى مجموعة من البالغين الذكور، حيث شملت العينة 216 فرداً، تراوحت أعمارهم ما بين 21-55 سنة، قسمت على ثلاث مجموعات تبعاً لنوع الجنح التي ارتكبوها، ولم تظهر النتائج أي فروق جوهرية بين المجموعات في النمو الأخلاقي.

وهدف دراسة فلاين Glynn (1989) لمعرفة الفروق بين الجانحين حسب أنماط جنوحهم، حيث قام بالمقارنة بين نوعين من الجانحين، وبلغ عدد العينة 106 فرداً من الذكور، تراوحت أعمارهم بين 13-17 سنة، قُسموا على مجموعتين، مجموعة الجانحين الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون إلا أنها لا تعبر عن العدوان، وبين جانحين ارتكبوا جرائم عدوانية، وتم إدخال عدد من المتغيرات إلى جانب النمو الأخلاقي وهم الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والتواصل والترابط الأسري، وأسفرت النتائج عن عدم وجود فروق جوهرية بين المجموعتين في أي من المتغيرات السابقة.

وقام قبسون Gipson (1991) بدراسة لتحديد الفروق بين ثلاث مجموعات للجانحين وغير الجانحين في النمو الأخلاقي ومعرفة درجة اتباع أفراد المجموعات للمعايير الأخلاقية وتقييم سلوك أقرانهم الذين يظهرون رغبة في كسر المعايير المعرفية الأخلاقية، حيث قام الباحث بالمقارنة بين ثلاث مجموعات من السود تراوحت أعمارهم ما بين 17-18 سنة، قسموا على ثلاث مجموعات، مجموعة الجانحين، مجموعة المعرضين للجنوح ومجموعة غير الجانحين، وأظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في النمو الأخلاقي لصالح مجموعة الجانحين،

كما أظهرت الدراسة أن مجموعة غير الجانحين لديهم الإرادة لكسر المعايير المعرفية والخلقية بشكل أكبر من الجانحين والمعرضين للجنوح.

وهدفت دراسة هاينز Hains (1984) لبحث المتغيرات المرتبطة بالنمو الاجتماعي المعرفي والفروق في مستوى النمو الخلقي بين الجانحين وغير الجانحين، حيث شملت العينة 17 فرداً من الذكور، تراوحت أعمارهم ما بين 10-15 سنة، قُسموا على مجموعتين، المجموعة الأولى وتشمل 9 أفراد من غير الجانحين والمجموعة الثانية وتشمل 8 أفراد من الجانحين، واستخدم الباحث اختبار تحديد القضايا لـ "ريست"، وكشفت النتائج عن وجود فروق جوهرية في مستوى النمو الخلقي بين الجانحين وغير الجانحين لصالح غير الجانحين.

وتناولت دراسة هودجينز Hudgins و برينتنس Prentice (1973) الفروق في الحكم الخلقي لدى الجانحين وغير الجانحين، حيث شملت العينة 20 فرداً، تراوحت أعمارهم ما بين 13-15 سنة، قسموا على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 10 أفراد، ومجموعة غير الجانحين وشملت 10 أفراد، واستخدم الباحثان اختبار النضج الخلقي لـ "كولبرج"، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين لصالح غير الجانحين.

أما بالنسبة للدراسات العربية التي تناولت التفكير الأخلاقي لدى المدانين الراشدين فلم يجد الباحثان أية دراسة عربية تناولت هذا الموضوع، حيث كانت أغلب الدراسات تبحث في التفكير الأخلاقي للجانحين.

ومن هذه الدراسات ما جاء به محمد (1988) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق بين الجانحين وغير الجانحين في التفكير الأخلاقي، وقد شملت عينة الدراسة 100 فرداً، تراوحت أعمارهم بين 14-18 سنة، قُسموا على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 48 فرداً (ذكور- إناث)، ومجموعة غير الجانحين وشملت 52 فرداً (ذكور- إناث)، واستخدم الباحث اختبار "جيبس" وآخرين لقياس التفكير الأخلاقي، وأظهرت النتائج أن هناك فروقاً جوهرية في التفكير الأخلاقي بين الجانحين وغير الجانحين لصالح غير الجانحين، ولا توجد فروق جوهرية في التفكير الأخلاقي بين الجانحين والجانحات.

كما قام الغامدي (1988) بدراسة هدفت إلى التعرف على الأحكام الأخلاقية لدى الجانحين والجانحات، والكشف عن الفروق بين الجانحين حسب أنماط جنوحهم في نمو

الحكم الأخلاقي، وقد شملت العينة مجموعة من الأحداث المودعين في دار الملاحظة الاجتماعية بمجدة وعينة عشوائية من المدارس المتوسطة والثانوية بالمنطقة الغربية، استخدم الباحث اختبار "جيبس" وآخرين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق جوهرية في نمو الحكم الأخلاقي بين الجانحين وغير الجانحين لصالح غير الجانحين وعدم وجود فروق جوهرية في نمو الحكم الأخلاقي بين الجانحين وفقاً لأنماط جنوهم.

وهدفت دراسة الفليج (1991) التي قام بها بدراسة بعض أبعاد الشخصية مثل نمو الأنا والتفكير الأخلاقي والظروف الأسرية لعينة من الجانحين وغير الجانحين في البحرين، حيث شملت العينة 60 فرداً من الجانحين وغير الجانحين، واستخدم الباحث اختبار "جيبس" للحكم الأخلاقي النموذج القصير، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في النمو الأخلاقي لصالح غير الجانحين.

كما قام القاضي (1994) بدراسة لمقارنة الأحداث الجانحين وغير الجانحين من حيث مستوى النضج الخلقي والتفكير الناقد وقوة الأنا، وشملت عينة الدراسة 120 فرداً، قسموا على مجموعتين، مجموعة الجانحين وشملت 60 فرداً ومجموعة غير الجانحين وشملت 60 فرداً، حيث كان الطلاب جميعهم بالصف الأول الثانوي، وقد قام الباحث برعاية تجانس العينة من حيث العمر والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والذكاء، كما استخدم الباحث اختبار التفكير الناقد من إعداد جابر عبد الحميد، ومقياس قوة الأنا للدكتور علاء الدين كفاي، وأظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين لصالح غير الجانحين.

وقام عباس (1988) بدراسة لمعرفة الفروق بين الأحداث الأسوياء والعدوانين في مستوى التفكير الأخلاقي، وتكونت عينة الدراسة من 80 فرداً، قُسموا على مجموعتين، مجموعة الأحداث الأسوياء (الضابطة) ومجموعة الأحداث العدوانيين (التجريبية) وقد استخدم الباحث مقياس التفكير الأخلاقي لـ "جيبس" ومقياس العدوان من إعداد الباحث، وأسفرت النتائج عن وجود فروق جوهرية في التفكير الأخلاقي لصالح المجموعة الضابطة، حيث توزع أفراد مجموعة الأحداث العدوانيين بين المرحلة الثانية والثالثة لمراحل التفكير الأخلاقي، أما المجموعة الضابطة فقد كانت في المرحلة الثالثة للتفكير الأخلاقي.

وفي دراسة فتوحى (2008) التي هدفت للتعرف على مستوى الحكم الخلقى للجانحين في محافظة نينوى، وعلى مستوى الحكم الخلقى وفقاً لمتغير نوع الجريمة (قتل، شجار، سرقة، نشل)، شملت عينة الدراسة 120 فرداً من مجتمع الدراسة، تراوحت أعمارهم بين 13-17 سنة، وقد استخدم الباحث اختبار تحديد القضايا لـ "ريست"، وأظهرت النتائج أن أغلب الجانحين وقعوا في المرحلة الثانية من مراحل الحكم الخلقى، أما من حيث مستوى الحكم الأخلاقي وفقاً لمتغير نوع الجريمة فقد توصل الباحث إلى أن الذين ارتكبوا جرائم السرقة والنشل احتلوا المرتبة الثانية وبفروق جوهرية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ويتضح من نتائج الدراسات السابقة أن أغلبها أكد وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في التفكير الأخلاقي مثل دراسة: فاين Fabian (1999) و"جيبس Gibbs وآخرون (1984)، و"هاينز Hains وريان Ryan (1983) وهانسون Hanson وموليس Mullis (1984)، ونلسون Nelson (1990)، و قافقان Gavaghan وآخرون (1983)، و إملى Emler وآخرون (1978)، و كاماجنا Campagna و هارتر Harter (1975)، و هاينز Hains (1984)، و هودجيز Hudgins و برينيس Prentice (1973)، ومحمد (1988) والغامدي (1988) والفليح (1991) والقاضي (1994) وعباس (1988). كما وجدت بعض الدراسات أن الجانحين أعلى في التفكير الأخلاقي من أفراد المجموعة الضابطة مثل دراسة: قيسون Gipson (1991).

كما أثبتت بعض الدراسات عدم وجود فروق جوهرية بين الجانحين حسب نمط جنوحهم في مستويات التفكير الأخلاقي مثل دراسة: فيور Fiore (1992) و بريست Briest وآخرين (1991)، و فلاين Glynn (1989).

وبعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول أن أغلب الدراسات تؤكد وجود فروق جوهرية بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى التفكير الأخلاقي لصالح غير الجانحين، كما أن هناك دراسات قليلة تثبت أن الجانحين أعلى في مستوى التفكير الأخلاقي، وهناك دراسات لم تجد فروقاً جوهرية بين الجانحين حسب نمط جنوحهم في مستوى التفكير الأخلاقي، وقد يرجع الاختلاف في النتائج لعدة عوامل، منها اختلاف

المقاييس المستخدمة لقياس التفكير الأخلاقي، أو في تعريف الجرح من مجتمع إلى آخر، أو العوامل الثقافية للعينات.

المنهج المستخدم:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الارتباطي والوصفي المقارن.

مفاهيم الدراسة:

التفكير الأخلاقي

عرف الحضر (2012) التفكير الأخلاقي " بأنه الطريقة التي يتوصل بها الفرد إلى حكم معين يتعلق بالصواب أو الخطأ".

والتفكير الأخلاقي هو: "نمط من التفكير يتعلق بالطريقة التي يتوصل بها الفرد إلى التقويم الأخلاقي للأشياء، والمفاضلة بين قيمتين أو أكثر " (الشيخ، 1985).

التعريف الإجرائي للتفكير الأخلاقي: الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص على مقياس التفكير الأخلاقي للراشدين (عبدالفتاح، 2001).

الجرمة:

"هي إشباع لدوافع إنسانية بطريقة شاذة لا يقوم بها الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها، وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية، وصادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية" (ربيع، وآخرون، 2003).

عرف عبد الخالق (1999) الجريمة على أنها "حيلة دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي والأزمات الداخلية، والجريمة امتداد مباشر لدى الشخصيات غير السوية لاستعداد إجرامي مكتسب من الطفولة المبكرة استعداداً يجعل الفرد أشد تأثراً بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية".

ويعرف مارتن ولويس الجريمة بأنها "كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمع والأفعال التي تنحرف بشدة عن معايير هذا المجتمع " (محمد، 1989).

حكم الإذانة :

"هو حكم يثبت ارتكاب المتهم الفعل المسند إليه، ويقرر أن هذا الفعل يعاقب عليه القانون، ويحدد بناء على ذلك العقوبة أو التدبير الاحترازي الذي يوقع على المتهم" (معجم القانون، 1999).

أداة جمع البيانات:

مقياس التفكير الأخلاقي للراشدين:

مقياس التفكير الأخلاقي للراشدين من إعداد فوقية عبد الفتاح (2001) يتضمن المقياس خمسة مواقف أخلاقية، اثنان منها اشتقت من مقياس كولبرج للنضج الأخلاقي، حيث يلي كل موقف عدد من الأسئلة وكل سؤال يحتوي على ست استجابات تمثل المراحل الستة للتفكير الأخلاقي عند كولبرج، ويتم عرض الاستجابات على العينة ويطلب منهم وضع علامة أمام الاستجابة الأكثر اتفاقاً مع تفكيرهم وأحكامهم الأخلاقية.

وقد تم إعداد المقياس في ضوء نظرية كولبرج. ويحتوي مقياس التفكير الأخلاقي للراشدين على خمسة مواقف وهي كما يلي:

- الموقف الأول: يتكوّن من 5 فقرات.
- الموقف الثاني: يتكوّن من 9 فقرات.
- الموقف الثالث: يتكوّن من 3 فقرات.
- الموقف الرابع: يتكوّن من فقرتين.
- الموقف الخامس: يتكوّن من فقرتين.

وقد قامت معدة المقياس بالتحقق من صدق المحكمين من خلال عرضه على بعض أساتذة علم النفس التربوي في جامعة القاهرة للتحكيم على المقياس، وتم إجراء التعديلات اللازمة، للتحقق من صدق المحكمين، إلى جانب ذلك قامت معدة المقياس بإخضاع مفرداته وهي خمسة مواقف (21 مفردة) للتحليل العاملي، وتبين أن جميع مفردات الاختبار قد تشبعت بالعوامل السبعة المستخلصة نتيجة التحليل العاملي وبما أن تشبعت المفردات على العوامل هي في حقيقتها معاملات ارتباط المقياس بالعوامل، لذا أمكن حساب معامل الصدق العاملي الذي وصل إلى 60.0 وأوردت معدة المقياس قدرة المقياس التمييزية بين الفئات العمرية والنوع، كما قامت معدة المقياس بحساب الثبات للمقياس بطريقة إعادة تطبيق الاختبار بفواصل زمني 15 يوماً، وبلغ معامل الثبات 74.0 ولم تورد الباحثة أية بيانات تتعلق بالصدق التلازمي للمقياس.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من نزلاء السجن المركزي الذكور فقط وذلك لعدم توفر العدد الكافي من نزلاء السجن المركزي الإناث لأغراض الدراسة، وكانت العينة من مجموعة

النزلاء بواقع (88) نزلاءً، تراوحت أعمارهم بين 21- 56 ، (م= 34.3 ، ع= 9.1) وعينة من المجموعة الضابطة بواقع (88) فرداً يعملون في مختلف الجهات الحكومية، تراوحت أعمارهم ما بين 20 – 60 (م= 32.8 ، ع= 8.9) وكانت العينة متاحة وتطوعية وتم توزيعها بالشكل الآتي:

جدول (1)

توزيع العينة حسب الجنسية

الجنسية	المجموعة الضابطة	المحكوم عليهم
كويتيون	66	66
سعوديون	2	2
سوريون	12	12
مصريون	8	8
المجموع	88	88

كما هو موضح في الجدول (1) فإنه لا توجد فروق من حيث الجنسية بالنسبة لكل من العينتين المحكوم عليهم والمجموعة الضابطة.

جدول (2)

توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

المجموع	المستوى الدراسي			المجموع
	متوسط	ثانوي	جامعي	
88	19	34	35	المحكوم عليهم
88	19	34	35	المجموعة الضابطة
176	38	68	70	المجموع

أما الجدول (2) فإنه يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي لكل من المجموعتين المحكوم عليهم والمجموعة الضابطة.

إجراءات الدراسة:

تم أخذ موافقة المعنيين في السجن المركزي بدولة الكويت والذي يقع في منطقة الصليبية على جمع البيانات، وتم توزيع مقياس التفكير الأخلاقي على النزلاء عن طريق

المسؤولين عن السجن المركزي، والذي يتضمن بيانات أولية كالعمر والتحصيل الدراسي، إضافة إلى مدة الحكم ونوع الجريمة والجنسية التي أضافها الباحثان للبيانات الأولية، ثم قام الباحثان بعد ذلك بتطبيق المقياس على عينة ضابطة من موظفي دولة الكويت في مختلف قطاعات الدولة مع مراعاة تقليل التباين بين العينتين من حيث العمر والتحصيل الدراسي والجنسية، حيث اتضح أنه ليس هناك فروقاً جوهرية بين المجموعتين في العمر، حيث كانت (ت) = 1.50 وهي غير دالة، كما أنه لا توجد فروق بين المجموعتين حسب المستوى الدراسي، حيث كانت كاي² = 2 صفر، وقد تم إلغاء عدد من الاستمارات وعددها 40 استمارة لعدم استيفائها الإجابات المطلوبة والاستمارات التي لاحظ الباحثان وجود اختيارات عشوائية واضحة فيها، وبعد جمع البيانات وحصرها تم إدخالها في برنامج SPSS وتحليلها إحصائياً.

الأساليب الإحصائية:

تم إدخال البيانات في برنامج SPSS لإجراء التحليل الإحصائي لها باستخدام الطرق الإحصائية التالية: المتوسط، الانحراف المعياري، واختبار " ت " لفحص الفروق بين عينة المحكوم عليهم بأحكام قضائية والمجموعة الضابطة في العمر والمستوى الدراسي، واختبار كاي² لاختبار توزيع المجموعتين المحكوم عليهم والمجموعة الضابطة حسب مستوى التفكير الأخلاقي، واختبار كاي² لاختبار توزيع مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية حسب نوع الجريمة وعلاقتها بمستوى التفكير الأخلاقي ومعامل ارتباط بيرسون بين الدرجات الفرعية لمقياس التفكير الأخلاقي ودرجة الكلية.

نتائج الدراسة:

أولاً: الفرض الأول:

"هناك فروق في مستوى التفكير الأخلاقي بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية والمجموعة الضابطة، بارتفاع مستوى التفكير الأخلاقي لدى المجموعة الضابطة مقارنة بمجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية". ولتحقق من ذلك قامت الباحثة بتقريب درجات التفكير الأخلاقي لكل مفردة من مفردات العينة وترتيبها حسب المستويات كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3)

تقريب درجات التفكير الأخلاقي لكل مفردة والمستويات التي تنتمي لها.

المستويات	التقريب
1	1 - 1,49
2	2 - 2,49
3	3 - 3,49
4	4 - 4,49
5	5 - 5,49

ويوضح جدول (4) توزيع مجموعة كل من المحكوم عليهم والمجموعة الضابطة حسب مستويات التفكير الأخلاقي، حيث يتضح أن العينة تتوزع على ثلاث مستويات، وهي المستوى الثالث (المسايرة الاجتماعية) والمستوى الرابع (الالتزام بالقانون) والمستوى الخامس (العقد الاجتماعي)، ولا يوجد أي من أفراد العينة في المستوى الأول (الطاعة لتجنب العقاب) والمستوى الثاني (جلب المنفعة) والمستوى السادس (القيم الكونية)، حيث يتضح من خلال الجدول (5) أن الفروق بين المجموعات جوهريّة حيث بلغت قيمة كاي² = 6.0، وهي دالة عند مستوى دلالة 0.05.

كما تبين أن معظم المحكوم عليهم كانوا في المستوى الثالث (المسايرة الاجتماعية)، وبلغ عددهم 29 فرداً، بنسبة 33% في حين كان عدد المجموعة الضابطة من نفس المجموعة أقل بشكل دال حيث بلغ عددهم 15 فرداً، بنسبة 17%، أما بالنسبة للمستوى الرابع (الالتزام بالقانون) فقد لوحظ أن معظم أفرادها كانوا من المجموعة الضابطة حيث بلغ عددهم 71 فرداً، بنسبة 80%، بينما بلغ عدد المحكوم عليهم في نفس المستوى 57 فرداً، بنسبة 64%، أما المستوى الخامس (العقد الاجتماعي) فقد كانت الأعداد متساوية بالنسبة للمجموعتين، ويتضح من عرض الجدول أن هناك فروقاً في توزيع عينة المجموعتين، حسب مستويات التفكير الأخلاقي، وعليه يمكن القول إن الفرض الأول تحقق.

جدول (4)

كاي² للتحقق من الفروق بين المجموعتين في مستويات التفكير الأخلاقي.

المجموع	المستوى			المجموعات
	5	4	3	
88	2	57	29	المحكوم عليهم

100%	2.3%	64.8%	33%	
88	2	71	15	المجموعة
100%	2.3%	80.7%	17%	الضابطة
176	4	128	44	المجموع
100%	2.3%	72.7%	25%	

ثانياً : الفرض الثاني:

"لا توجد فروق بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية في مستوى التفكير الأخلاقي من حيث (نوع الجريمة)".

وللإجابة على هذا الفرض قام الباحثان بتصنيف الجرائم بناءً على طبيعة الجريمة وفقاً للجدول التالي:

جدول (6)

تصنيف نوع الجريمة

نوع الجريمة	اسم المجموعة
المخرو والمخدرات والتعاطي والقمار	جرائم التعاطي
اغتنصاب وتشبه والخطف	جرائم جنسية
رشوة وتزوير وشيك بدون رصيد وخيانة أمانه والسرقه	جرائم الأموال
قتل واقتناء الأسلحة والضرب وحرق عمد	جرائم متعلقة بالإيذاء

يتضح من الجدول (8) أن كاي² = 6.0 وهي غير دالة، أي أنه ليس هناك اختلاف جوهري في توزيعه العينة حسب نوع الجريمة في كل من مستويات التفكير الأخلاقي المختلفة، وبهذا يتحقق فرض الدراسة الثاني.

جدول (7)

توزيع عينة المحكوم عليهم حسب نوع الجريمة.

المجموع	المستوى			نوع الجريمة
	5	4	3	

20	0	11	9	جرائم التعاطي
%100	%0	%55	%45	
15	0	9	6	الجرائم الجنسية
%100	%0	%60	%40	
41	2	30	9	جرائم الأموال
%100	%4.9	%73.2	%22	
12	0	7	5	جرائم متعلقة بالأيذاء
%100	%0	%58.3	%41.7	
88	2	57	29	المجموع
%100	%2.3	%64.8	%33	

جدول رقم (8)

اختبار كاي²

الدلالة	درجات الحرية	القيم	بيرسون (كاي ²)
.417	6	6.053 ^a	قيمة بيرسون (كاي ²)

مناقشة النتائج:

أولاً: الفرض الأول: ينص الفرض الأول على أن "هناك فروق في مستوى التفكير الأخلاقي بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية والمجموعة الضابطة، بارتفاع مستوى التفكير الأخلاقي لدى المجموعة الضابطة".

وقد أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول (4) و(5) عن وجود فروق جوهرية في توزيع العينة بين مستويات التفكير الثلاثة (المستوى الثالث والرابع والخامس)، حيث يتبين أن معظم المحكوم عليهم كانوا في المستوى الثالث وبلغ عددهم 29 فرداً، بينما كان عدد المجموعة الضابطة من نفس المجموعة أقل بشكل دال حيث بلغ عددهم 15 فرداً، أما بالنسبة للمستوى الرابع فقد لوحظ أن معظم أفرادها كانوا من المجموعة الضابطة حيث بلغ عددهم 71 فرداً، بينما بلغ عدد المحكوم عليهم في نفس المستوى 57 فرداً، أما المستوى الخامس فقد كان متساوي من حيث العدد بالنسبة للمجموعتين، وكانت

الفروق بين المجموعات جوهريّة حيث بلغت قيمة كاي $2 = 6.0$ وهي دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تثبت صحة الفرض الأول.

وتتوافق نتائج الدراسة مع دراسة فايين Fabian (1999) الذي وجد أن هناك فروقاً جوهريّة بين مجموعة المدانين وغير المدانين في التفكير الأخلاقي، لصالح مجموعة غير المدانين.

كما تتوافق نتائج الدراسة مع دراسة "جيبس Gibbs وآخرين (1984) وهائيز Hains وريان Ryan (1983)، و هانسون Hanson و موليس Mullis (1984)، و نلسون Nelson (1990) و قافتان Gavaghan وآخرين (1983) و إملر Emler وآخرين (1978)، و كامباجنا Campagna و هارتر Harter (1975)، و هائيز Hains (1984) و هودجينز Hudgins و برينتنس Prentice (1973)، و محمد (1988) والغامدي (1988) والفليج (1991) و القاضي (1994) وعباس (1988) الذين وجدوا فروقاً بين الجانحين وغير الجانحين في مستوى التفكير الأخلاقي لصالح الغير جانحين.

وهذه النتيجة تؤكد ارتباط التفكير الأخلاقي بالجريمة، حيث إن الأفراد الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون كانوا أقل مستوى من الأفراد في المجموعة الضابطة التزاماً بالقانون، وكان الدافع الأخلاقي لهم هو المسيرة الاجتماعية فقط، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى تأخر انتقال الأفراد المدانين من مرحلة إلى أخرى في مراحل التفكير الأخلاقي، فمراحل التفكير الأخلاقي لدى كولبرج تتبع نظاماً ثابتاً، أي أن الأفراد ينتقلون فيها دائماً من مرحلة إلى أخرى، فهي تبدأ منذ الطفولة في المرحلة الأولى (الطاعة لتجنب العقاب)، ثم ينتقلون إلى المرحلة الثانية (جلب المفعة)، فالثالثة (المسيرة الاجتماعية)، وهكذا إلى آخر مرحلة، كما أنهم لا يتخطون ولا يخلطون بين المراحل، ويختلف الأفراد أين يقفون في هذه المراحل، إذ أنه ليس من الضرورة أن يصل جميع الأفراد لأعلى المراحل، وهذا التأخر أو العرقلة التي حدثت للأفراد المدانين قد تكون لعدة أسباب، منها: كونهم عاشوا في بيئة أخلاقية غير ناضجة، وغياب القدوة الحسنة، والتأثر الشديد بالمجتمع (كرين، 1996)، حيث اتضح من خلال نتائج الدراسة أن الأفراد المدانين كانوا أكثر في المرحلة الثالثة (المسيرة الاجتماعية) مما يرجع السبب غالباً وراء ارتكاب الجرائم مسيرتهم في سلوكهم لمعايير المجتمع والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع

أكثر من احترامهم للقانون، حيث يرجع ذلك لاعتقادهم أن العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا أكبر من القانون، وأنهم سوف يفلتوا من العقاب بسبب علاقاتهم الاجتماعية، بينما كان عدد أفراد المجموعة الضابطة في المرحلة الرابعة (الالتزام بالقانون) أكثر وهذه نتيجة منطقية، فاحترام القانون هو الذي أبعدهم عن انتهاكه وبالتالي ابتعدوا عن العقوبات.

ثانياً: الفرض الثاني: ينص الفرض الثاني على أن " لا يوجد فروق بين مجموعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية في مستوى التفكير الأخلاقي من حيث (نوع الجريمة)". وقد أوضحت نتائج الفرض الثاني أنه ليس هناك اختلاف جوهري في توزيع العينة حسب نوع الجريمة كما هو موضح في الجدول (8) وكانت كاي $2 = 6.0$ وهي غير دالة، في كل من مستويات التفكير الأخلاقي المختلفة، وبهذا يتحقق صحة فرض الدراسة الثاني.

وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة فيور (Fiore 1992)، و بريست Briest وآخرين (1991)، و غلاين Glynn (1991) الذين لم يجدوا فروقاً جوهرياً في التفكير الأخلاقي بين المدانين ممن ارتكبوا جرائم مختلفة، وهذه النتائج تبدو منطقية نظراً لأن الباحثة لم تتناول كافة الجرائم بل بعضاً منها، كما أنّ التطبيق تمّ في السجن المركزي فقط، ولم يتمّ تطبيقه في باقي سجون الدولة، وقد يرجع ذلك أيضاً لتشابه الخصائص لدى الأفراد المدانين فهم يكونون أكثر استعداداً للقيام بأعمال يعاقب عليها القانون، ولا يوجد فرق بينهم من حيث مستوى التفكير الأخلاقي.

التوصيات والمقترحات:

- اهتمام جميع المؤسسات (الأسرة ، المدرسة ..إلخ) بغرس وتنمية السلوكيات والقيم الأخلاقية لدى الأفراد.
- إعداد برنامج تأهيل للمدانين.
- تضمين برامج إعداد المعلمين كيفية غرس القيم الحميدة والأخلاق الفاضلة في نفوس الأطفال وتنميتها حتى نحصل على أفراد ناضجين أخلاقياً في المستقبل.
- أن تتضمن المناهج التربوية مادة للتربية الأخلاقية والتفكير الأخلاقي في جميع المراحل الدراسية وتتضمن هذه المادة "مناقشة القضايا الأخلاقية".

- إجراء المزيد من الدراسات حول التفكير الأخلاقي وعلاقته بالسلوك الأخلاقي لدى المحكوم عليهم بأحكام قضائية لمعرفة مدى تأثير التفكير الأخلاقي على سلوكهم الأخلاقي.
- تدعيم البرامج الإعلامية بالقيم والمعايير الأخلاقية من خلال البرامج والأفلام الهادفة.
- تقوية الوازع الديني لدى الأفراد، وتثقيفهم بقصص النبي محمد صلى الله عليه وسلم وسننه، وجعله قدوة لهم.
- الاهتمام بالمدانين في السجون والسعي لمعرفة الأسباب والعوامل التي أدت بهم إلى الانحراف ومعالجتها، حيث إن هذه الدراسة تناولت التفكير الأخلاقي للمدانين فقط وليس السلوك.

المراجع

المراجع العربية

- توك، محيي الدين (1980). المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين (دراسة تجريبية). مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 13(8) .
- الخضر، عثمان (2012). التفكير، أساليب ومهارات. ط1. آفاق للنشر والتوزيع.
- ربيع ، محمد شحاته وآخرون (1995). علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشرقاوي، أنور محمد (1977). انحراف الأحداث. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
- الشيخ، سليمان الخضري (1985). دراسة في التفكير الخلقي للمراهقين والراشدين. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 4، 132-169.
- عبد الخالق، جلال الدين (1999). الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة. الإسكندرية.
- عباس، مضر طه (1988). النمو الأخلاقي للأحداث والمجموعة الضابطة والعدوانيين. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.
- الغامدي، حميد بن غارس (1988). نمو الأحكام الأخلاقية لدى الجانحين وغير الجانحين. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية، جامعة أم القرى.
- فتوح، فاتح أبلحد (2008). الأحكام الخلقية لدى الجانحين في محافظة نينوى. مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، 15(3) ، 247-267.
- القاضي، محمد سعد (1994). دراسة مقارنة بين الجانحين وغير الجانحين من حيث مستوى النضج الخلقي والتفكير الناقد. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية، جامعة عين شمس.
- كرين، وليام (1996). نظريات النمو مفاهيم وتطبيقات. ترجمة: د. محمد الأنصاري، د. رجاء بوعلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.
- مجمع اللغة العربية (1999). معجم القانون. القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- محمد، عادل عبدالله (1988). نمو التفكير الخلقي عند الجانحين. رسالة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية ، جامعة الزقازيق.

- محمد، نجيب إسحاق (1989). سيكولوجية الجريمة والفروق بين الجنسين دراسة نظرية وميدانية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

المراجع الأجنبية

- Al-Falaij, F.(1991). The effect of family condition, ego development and sociomoral development on juvenile delinquents in Bahrain. Doctoral dissertation, University of Pittsburgh.
- Briest, B. J. et al. (1991). Type of offense and level of moral development among adult male inmates. Journal of Addictions and Offender Counseling, 1 (2),91-103.
- Campagna, A. & ,Harter S. (1975). Moral Judgment in sociopathic and normal children. Journal of Personality and social Psychology, 31(2),199-205.
- Emler ,N. & Hwather, N. & Winton, M. (1978). Delinquency and the developmental of moral reasoning. British Journal of Social and Clinical Psychology, 17(4)325-331.
- Fabian, John (1999). Adult Criminal Behavior and Morality: Analysis of Moral Reasoning in Offenders and Non-offenders. Chicago School of professional psychology, 100-103.
- Fiore, L. E. (1992). Ego development, family environment, and empathy as predictor variables of moral development among male juvenile delinquents. Doctoral dissertation. California School of Professional Psychology. Los Angeles.

- Gavaghan, M. P. & al. (1983). Moral judgment in delinquents and non-delinquents recognition versus production measures. *Journal of Psychology*, 114, 267-274.
- Gibbs, J. & Gavaghn, M. & Arnold, K. (1984). Moral Judgment in delinquents and non-delinquents: Recognition versus production measure. *Journal of Psychology*, 114, (2), 272-279.
- Gipson, J. O. (1991). A comparison of the attitudes of selected adolescents regarding moral norms and social conventions. Doctoral dissertation. University of Illinois at Chicago.
- Glynn , M. A. (1989). Moral development, socioeconomic status and family intactness; status offenders versus criminal offenders. Doctoral dissertation Indiana State University.
- Hains, A. & Ryan, E. (1983). The development of social cognitive processes among juvenile delinquents and non-delinquents peers. *Child Development*. 54 (6),1536-1544.
- Hains, A. (1984). Variables in social cognitive development: Moral Judgment , role taking, cognitive processes & self – concept in delinquent and non delinquents. *Journal of Early Adolescents*. 4(1) ,65-74.
- Hanson, R. Mullis, R. (1984). Moral reasoning in offender and non-offender youth. *Journal of Genetic Psychology*, 144 (2), 295-296.

- Hudgins, W.& Prentice, N. (1973). Moral judgment in delinquent and non delinquent adolescents and their mother. *Journal of Abnormal Psychology*. 82 (2),145-152.
- Nelson, J. R. (1990). The moral reasoning of juvenile delinquents: A meta-analysis. *Journal of Abnormal-Child Psychology*. 18 (3) ,231-239.